

## المطلب الأول

## عقيدة محمد بن طاهر المقدسي

أولاً: الناظم<sup>(١)</sup>،

هو الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن أبي الحسين طاهر بن علي بن أحمد المقدسي.

ولد سنة ٤٤٨ هـ.

كان ذا همة عالية، وعزيمة قوية في طلب العلم، قال عن نفسه: «بُلْتُ الدم في طلب الحديث مرتين: مرةً ببغداد، ومرةً بمكة، وذلك أني كنت أمشي حافياً في حر الهواجر، فلحقني ذلك، وما ركبت في طلب الحديث قط، وكنت أحمل كتبي على ظهري إلى أن استوطنت البلاد»<sup>(٢)</sup>.

وكان خفيف الروح، قوي العمل، موصوفاً بالذكاء والمعرفة، لازماً للأثر، بعيداً عن الفضول والتعصب، كثير الحج والعمرة.

(١) تاريخ بغداد (٢٨٠/٥٣)، والمنظوم (١٣٦/١٧)، والسير (٢٦١/١٩)، وتاريخ الإسلام (٩٢/١١) برقم ١٩٤، والبداية والنهاية (٦٦٧/١٢)، والشفرات (٣٠/٦)، والأنساب (١٩/١).

(٢) تاريخ الإسلام (٩٤/١١).

توفي بعد قدومه من الحج في شهر ربيع الأول سنة ٥٠٧ هـ ودفن ببغداد<sup>(١)</sup>.

(١) أخذ على ابن طاهر مسائل شنع بها البعض عليه حتى قال فيه ابن الجوزي في المنتظم (١٣٦/١٧): «فمن أتى عليه فلأجل حفظه للحديث وإلا فالجرح أولى به» ١ هـ.

والمسائل المأخوذة عليه:

- ١ - تصنيفه لكتاب صفوة التصوف: احتج فيه لبعض منكرات الصوفية.
- ٢ - تصنيفه لكتاب جواز النظر إلى المردان.
- ٣ - نسبته إلى التصوف، قال الذهبي في لسان الميزان (٢١٠/٥): «له انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي».

فهذا مجمل المواخذات عليه بثلاثة، والجواب عن ذلك ما قاله الذهبي رداً على قاذح في أبي طاهر السلفي بأنه يدعو إلى الإباحية، فقال الذهبي (السير ٢٦٤/١٩): «قلت ما تعني بالإباحة؟ إن أردت بها الإباحة المطلقة، فحاشا ابن طاهر، هو والله مسلم أثري، معظم لحرمان الدين، وإن أخطأ أو شذ. وإن عنيت بإباحة خاصة، كإباحة السماع، وإباحة النظر إلى المرد، فهذه معصية، وقول للظاهرية بإباحته مرجوح».

وقال الذهبي في (التاريخ الإسلام ٩٢/١١): «والرجل مسلم متبع للأثر السني، وإن كان قد خالف السنة في أمور مثل السماع، وقد صنف فيه مصنفاً لبته لا صفه» ١ هـ.

وانظر تفصيلاً لما نسب لابن طاهر والرد عليه في: رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، طبعت مؤخرأ في جزئين لدار عالم الكتب، للشيخ عبد العزيز محمد السدحان باسم (الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ومنهجه في العقيدة مع دراسة وتحقيق كتاب الحجة على تارك المحجة). فقد أشبع المسألة في تحقيق عقيدة الناظم، وخلاصة ما توصل إليه: أن محمد بن طاهر المقدسي من علماء السنة الذين عنها، المعتنن بالحديث، المتبعين للأثر، مع انحراف وقع فيه من جهة التأثير بالصوفية.

ثانياً: المصادر التي ذكرت المنظومة:

المنظومة مخطوطة<sup>(١)</sup>، وقد شرحها الناظم أيضاً في كتاب باسم «الحجة على تارك المحجة»<sup>(٢)</sup>، وصرح في كتابه هذا بنسبة هذه المنظومة له، وأنه وضع هذا الكتاب لشرحها<sup>(٣)</sup>.

كما وردت نسبة المنظومة وشرحها لمحمد بن طاهر المقدسي، في كتاب «المقفى الكبير»<sup>(٤)</sup>، وفي «كشف الظنون»<sup>(٥)</sup> و«هداية العارفين»<sup>(٦)</sup>. ومما يؤكد نسبة هذه المنظومة لمحمد بن طاهر المقدسي تصريحه بنسبتها له في آخر بيت من منظومته، إذ يقول:

فهذا اعتقاد المقدسي محمد رواه عن الأثبات من ناقلي السبر

ثالثاً: تعريف موجز بالمنظومة وموضوعها:

لم أقف على اسم لهذه المنظومة، ولكن كتب على طرة المخطوط: (عقيدة محمد المقدسي)، وكذا على طرة مخطوطة كتاب: «الحجة على تارك المحجة» وهو شرح للمنظومة من شرح الناظم نفسه حيث كتب على طرة المخطوطة: «عقيدة محمد المقدسي».

وعدد أبياتها (اثنا وتسعون) بيتاً.

وهي من بحر (الطويل).

(١) مخطوطة في الظاهرية، مجاميع العمريه برقم (٨٠٣٢)، ومنها مصورة في الجامعة الإسلامية.

(٢) وقد حقق هذا الكتاب الدكتور عبد العزيز السدحان كرسالة دكتوراة.

(٣) الحجة على تارك المحجة - تحقيق السدحان - ٢/٢٨٨.

(٤) المقفى الكبير للمقرئ (٥/٧٣٦).

(٥) كشف الظنون ٦/٨٢.

(٦) هداية العارفين ١/٤٨٧.

وموضعها: ذكر عقيدة الناظم تَثَلُّثُهُ، وهي على جادة السلف، حيث أحسن ناظمها في تقرير مسائل الاعتقاد كما يقررها سلف الأمة.

وقد بين الناظم في شرحه لهذه المنظومة ما دعاه لإنشاء هذا النظم: فقال: «وهو أني رأيت مشائخنا الماضين، وأئمتنا المقتدين، نظموا في الاعتقاد قصائد استحسناها المنتهى، وحفظها المبتدى، فأحببت أن أسلك طريقهم، وأقتدي بمثالهم، إذ كان نوعاً مسبقاً إليه، ومعنى محتوياً عليه... فقلت مع العلم بالقصور:

أقول مقالاً يرتضيه ذوو البصر وأنصره بالآي حسب وبالآثر رابعاً، بعض مسائل المنظومة<sup>(١)</sup>؛

١ - ابتدأها بقوله حاثاً على التمسك بالكتاب والسنة:

أقول مقالاً يرتضيه ذوو البصر وأنصره بالآي حسب وبالآثر لأنهما نور الهدى وسواهما ظلام بلا شك لمن مات وادكر ٢ - وذكر بعض أسماء الله ﷻ وصفاته، فقال:

سميع بصير قادر متكلم مريد بما يأتي عليه بما يذر هو الحي<sup>(٢)</sup> والباقي بأسمائه التي تزيد على التسعين تسعاً<sup>(٣)</sup> لمن خبر

(١) الآيات الواردة هنا من النسخة المخطوطة.

(٢) قد يفهم من تخصيصه هذه الصفات السبع أنه على مذهب الأشاعرة في إثبات الصفات السبع فقط، ويسمونها صفات المعاني، ولكن هذا يرد ما عرف عنه من لزوم مذهب السلف في باب الصفات، وتصريحه بالرد على الأشاعرة في أكثر من موضع من هذه المنظومة. (انظر تحقيق السدحان ٢/٢٩٩).

(٣) القول المترجع عند أهل العلم: أن أسماء الله ﷻ ليست محصورة في تسعة =

رواه البخاري في الصحيح ومسلم<sup>(١)</sup> وكل إمام في الأحاديث قد نظر  
 ٣ - ومما ذكره في منظومته مسألة الاستواء على العرش بلا  
 كيف<sup>(٢)</sup>، فقال:

= وتسمين اسماً، يدل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
 «...أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو  
 أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك...». أخرجه أحمد في  
 المسند برقم (٣٧١٢)، وابن حبان برقم (٩٧٢)، والحاكم في المستدرک برقم  
 (١٨٧٧)، وصححه الألباني بمجموع طرقه (الصحيحة ١/١٩٧).  
 وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعون اسماً -  
 مائة غير واحد - من أحصاها دخل الجنة». ليس المقصود به حصر أسمائه تعالى في  
 تسعة وتسعين.

يقول شيخ الإسلام (درة المعارض ٣/٢٣٢): «والصواب الذي عليه الجمهور أن  
 معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، ليس مراده أنه ليس  
 له إلا تسعة وتسعون اسماً».

(وانظر شأن الدعاء للخطابي ص ٢٤ وما بعدها).

(١) إشارة إلى ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعون  
 اسماً - مائة غير واحد - من أحصاها دخل الجنة». متفق عليه: البخاري: كتاب  
 الدعوات: باب لله مائة اسم غير واحد، برقم (٦٠٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر  
 والدعاء: باب في أسماء الله تعالى، برقم (٦٩٨٥).

(٢) عقيدة أهل السنة في استواء الله تعالى: أنهم يشبّهون استوائه تعالى على عرشه استواء  
 يليق به سبحانه، لا يماثل استواء المخلوقين، وهو سبحانه مستوي على عرشه مستقي  
 عنه، وهذا إجماع من أهل السنة، قال أبو عمر الطلمنكي: «أجمع المسلمون من أهل  
 السنة أن الله تعالى مستوي على عرشه كيف شاء» (العلو ١/٢٤٦).

وقال الازعاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه».  
 (الأسماء والصفات للبيهقي ص ٤٠٨).

(انظر: أصول اعتقاد أهل السنة للآل كافي ٢/٤٢٩ - ٤٢٦، وبيان تلبيس الجهمية  
 ١/٥٥٧ - ٥٨٠، واجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢٤٩).

واعلم أن الله من فوق عرشه بلا كيف بل قولاً كما جاء في السور  
٤ - كما ذكر مسألة كلام الله ﷻ بالقرآن، وأنه بحرف وصوت<sup>(١)</sup>  
فقال:

وأنبت أن الله جل جلاله تكلم بالقرآن لا قول من كفر  
كلام بصوت لا كأصوات خلقه رواه أبو يحيى وحسبك مفتخر<sup>(٢)</sup>  
وحرف كما قد جاء في الخبر الذي رواه ابن مسعود<sup>(٣)</sup> فأنصف واعتبر

(١) لم يكن معروفاً عند السلف إطلاق لفظ «بحرف وصوت» لعدم الحاجة إليه، ولكن لما أظهر المبتدعة بدعة الكلام النفسي، احتاج أهل السنة إلى ذلك ردّاً عليهم، لبيان حقيقة الكلام المثبت لله تعالى.

وفي كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/٢٨٠): قال: «سألت أبي ثثة عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت، فقال أبي: إن ربك تعالى تكلم بصوت، هذه الأحاديث نروها كما جاءت».

وقال أبو نصر السجزي: «وأما الصوت فقد زعموا أنه لا يخرج إلا من هواء بين جرمين، قالوا: ولذلك لا يجوز وجوده من ذات الله تعالى، والذي قالوه باطل من وجوه» ثم ساق وجوه بطلانه.

(انظر: مجموع الفتاوى ٥٢٧/٦، والسنة لابن أبي زمنين ص ٨٢ - ٨٧، وشرح الطحاوية ١٧٢/١، الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٥٨ وما بعدها).

(٢) أبو يحيى هو عبد الله بن أنيس الأنصاري الصحابي رضي الله عنه راوي حديث: «يحشر الناس حراة خراً بهمما، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك اللبان..» الحديث، رواه أحمد (٣/٤٩٥) والبخاري تعليقاً (الفتح ١/٢٠٨) و(١٣/٤٦١) ورواه في الأدب المفرد، وصححه الألباني في ظلال الجنة (ص ٢٠ وما بعد).

(٣) يشير إلى ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «...فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول (الم) حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف». أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: باب تعليم القرآن وفضله، =

ومتلو ومسموع بلفظ بكل ذا نلين ومكتوب خلاف الذي نفر  
٥ - ومنها إثبات شفاعه النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، فقال:

وأثبت حقاً للرسول شفاعه وللمؤمنين المخلصين ذوي الخطر  
ويخرج أقوام من النار بعدما أصابهم سفع من النار والشرر  
٦ - كما ذكر مسألة الإيمان، وأنه قول وعمل، يزيد بالطاعة،  
وينقص بالمعصية، فقال:

واعرف إيماناً يزيد بطاعة وينقص بالعصيان لا قول من فجر  
وأثبت بالقول والعمل الذي هما سببان للنجاة من الضرر  
٧ - وذكر التحذير من أهل البدع، ووجوب مجاباتهم، فقال:

واهجر أرباب الكلام بأسرهم فكن منهم يا صاح ويك على حذر  
لأنهم قد ابتدعوا وتنطعموا وكانوا بلا ريب على منهج خطر  
٨ - ومنها التحذير من شق العصا، ولزوم طاعة ولاية الأمر، في  
غير معصية، فقال:

ولست أرى شق العصا لا ولا أرى خروجاً على السلطان إن جار أو غدر  
وأبرأ من رأي الخوارج إنهم أراقوا دماء المسلمين كما اشتهر

= برقم (٦٠١٧)، والحاكم في المستدرک: باب أخبار في فضائل القرآن، برقم (١٩٩٨). واختلف في رفعه ووقفه.

(١) أهل السنة والجماعة: يثبتون شفاعه النبي ﷺ الثابتة بالكتاب والسنة، ومنها شفاعته لأهل الموقف لفصل القضاء، وشفاعته لأهل الكبائر من أمته. (انظر: الشريعة للأجري ص ٣٤٦ - ٣٦٤، وشرح أصول الاعتقاد ٦/ ١١٦٠، الحجة على تارك المحبة ١/ ٤٥٩ - ٤٦٤).

٩ - كما حوت المنظومة ذكر منزلة معاوية رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وأن البيعة انعقدت له بإجماع أهل زمانه، فقال:

وأثبت من بعد الخلافة بيعة <sup>(٢)</sup> لخال جميع المؤمنين الذي خبر  
معاوية المنعوت بالحلم والسخا أمين رسول الله للوحي والزبر  
بإجماع أهل الحل والعقد منهم فلست بقوال بقول الذي نفر  
١٠ - ثم ختمها بقوله:

فهذا اعتقاد المقدسي محمد رواه عن الأثبات من ناقلي السبر



(١) عقيدة أهل السنة والجماعة في معاوية رضي الله عنه كسائر عقيدتهم في صحابة رسول الله ﷺ، وهي الترضي عنهم واعتقاد فضلهم وشرف صحبتهم، ومعاوية رضي الله عنه ممن حسن إسلامه، وممن كان له شرف كتابة الوحي لرسول الله ﷺ، وقد ولي الإمارة بعد الخلافة الراشدة، فكانت سيرته في ولايته أحسن سيرة.

وأما ما شجر بين بعض الصحابة رضي الله عنهم فإن عقيدة أهل السنة الإمساك والكف عن الخوض فيه، قال الإمام أحمد: «ومن أصول أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم والترضي عنهم، فحبهم سنة والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة». (انظر السنة لعبد الله ص ٣٨).

(٢) وإنما قال البيعة ولم يقل الخلافة لأن معاوية رضي الله عنه لم تدخل ولايته في الخلافة الراشدة الواردة في النصوص.